

التغيير يكشف تفاصيل جلسة محاكمة ثانية لقتلة خاشقجي في اسطنبول



التغيير

عقدت محكمة في اسطنبول التركية اليوم الثلاثاء جلسة محاكمة ثانية لقتلة الصحفي المغدور جمال خاشقجي الذي قتل داخل قنصلية المملكة مطلع تشرين أو/أكتوبر 2018.

وانعقدت جلسة محاكمة القتلة دون حضور أي من المتهمين في الجريمة وعددهم 26 شخصا، وتضمنت كشف حقائق جديدة حول استدراج الصحفي المغدور وتهديده قبل قتله.

وخلال الجلسة تم الكشف عن إرسال الوليد بن طلال رسالة نصية إلى خاشقجي في تشرين ثاني/نوفمبر عام ٢٠١٧ يدعوه يرجع للمملكة وأنه سيكون الضامن لسلامته.

وفي فترة إرسال بن طلال الرسالة، كان خاشقجي يتواجد في اسطنبول.

واتضح أنه في يوم إرسال الرسالة أن بن طلال كان من المعتقلين في فندق الريتز كارلتون ضمن الحملة الشهيرة التي استهدفت أمراء وكبار رجال الأعمال في المملكة.

وخلال جلسة محاكمة القنلة أدلى السياسي المصري المعروف أيمن نور بشهادته أفاد فيها بتلقي خاشقجي تهديدات من سعود القحطاني المستشار السابق لمحمد بن سلمان.

وذكر نور أن القحطاني تهجم على خاشقجي في مكالمة هاتفية بينهما وكان وقحا في أسلوبه عليه التهم عليه على خلفية مقابلة في قناة الشرق الفضائية، واتهمه بأنه نقل مذكرة من امراء إلى الحكومة الأمريكية.

وذكر نور أن الراحل خاشقجي كان متخوف من زيارة القنصلية في اسطنبول، لكن بعد رجوعه من القنصلية في 28 أيلول/سبتمبر 2018 أبلغه بأن الموظفين عاملوه بشكل جيد وأبلغوه بالحضور بعد أسبوع لاستلام معاملته.

وقد تقرر عقد جلسة محاكمة ثالثة في الرابع من آذار/مارس المقبل.

ومطلع الشهر الماضي كشفت وسائل إعلام تركية، تفاصيل لائحة اتهام ثانية بحق ستة مشتبه بهم في جريمة قتل وتقطيع خاشقجي.

وقالت وكالة ديمير أوران "DHA": إنه وفقا للائحة الاتهام، فإن سلطات آل سعود بالقنصلية عملت على إعاقة ووضع عقبات أمام عمليات التحقيق بالجريمة.

وأشارت إلى أن لائحة الاتهام تضمنت المباحثات مع مسؤولين من المملكة حول أعمال التفتيش في مقر القنصلية العامة ومرافقها.

ولفتت إلى أن لائحة الاتهام المكونة من 41 صفحة، حول الستة المشتبه بهم، (اثنان منهم موظفان في القنصلية)، والتي أعدها المدعي العام بإسطنبول، تضمنت تفاصيل الاجتماع الذي عقد في 9 تشرين أول/أكتوبر 2018، قبل قيام فرق التحقيق التركية بعمليات البحث داخل القنصلية.

وأضافت أن مفاوضات جرت في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2018 بين مكتب المدعي العام ووزارة الخارجية، ومسؤولين من المملكة، تركزت حول "من الذي سيجري عملية التفتيش وما هي الوسائل والطرق"، التي ستستخدم في العملية في حرم القنصلية وملحقاته.

وأوضحت أن المسؤولين في القنصلية، اشترطوا أولاً الحصول على هواتف وأجهزة الحاسوب الخاصة بخاشقجي أولاً.

ورد المسؤولون الأتراك أن مسألة تقديم الوثائق المتعلقة بالتحقيق يمكن تقييمها من خلال طلب المساعدة القانونية من وزارة العدل.

وطلب الجانب التركي التحقيق في مسرح الجريمة، إلى جانب الحصول على لقطات الكاميرا برفقة موظفين من المملكة.

كما طالب المسؤولون الأتراك، بإجراء فحوصات عن المواد البيولوجية وبصمات الأصابع والجسم، والمخلفات، وآثار الدم باستخدام مادة اللومينول الكيميائية.

ولفتت إلى أن المسؤولين في المملكة، ردوا بأن عمليات التفتيش يجب أن تكون بصرية فقط داخل مبنى القنصلية، وأنه يجب الحصول على موافقة السلطات العليا لإجراء الفحوصات المذكورة.

وأضافت أن الاجتماع انتهى، بالرد من سلطات آل سعود بأنه سيتم تقييم طلبات السلطات التركية، دون تمكن الفرق التركية من إجراء التفتيش بمسرح الجريمة.

وذكرت لائحة الاتهام أنه بعد مفاوضات بين الجانبين تم التوصل لاتفاق لإمكانية إجراء عملية التفتيش والفحص في القنصلية في 15 تشرين أول/ أكتوبر 2018 (بعد 14 يوماً من الجريمة).

كما تمكن الفريق التركي من إجراء التفتيش في منزل القنصل والسيارات في 17 من الشهر ذاته وانتهى في اليوم التالي.

وأشارت إلى أن الفريق التركي لم يتمكن من إجراء تفتيش داخل البئر في منزل القنصل العام، بسبب رفض المسؤولين لذلك، فيما قدم المسؤولون الأتراك طلباً رسمياً لسلطات الرياض من أجل إجراء التفتيش لكن

لم يتم الرد على الطلب.

وأوضحت اللائحة أن الفريق التركي، تمكن من أخذ عينة من مياه البئر فقط، مشيرة إلى أن المسؤولين في القنصلية عملوا على إعاقة التحركات التركية.

ووفقا لللائحة الاتهام فإن مساعد القنصل، اتصل به خاشقجي، ليسأله عن معاملته بعد عودته من لندن، ليرد عليه بالقول: "تعال فإن الأوراق الخاصة بك جاهزة، ننتظرك الساعة 13:00".

وذكرت أن المشتبه به سلطان عبد الباري توجه إلى المملكة في 29 أيلول/ سبتمبر 2019.

ووفقا لللائحة الاتهام، فإن الملحق في القنصلية، ياسر خالد بن سلمان، بينت التحقيقات أنه شارك في التخطيط للجريمة، وشارك مع عبد الباري بإتمام كافة التجهيزات قبيل وصول خاشقجي للقنصلية.

وذكرت أن ياسر سلمان فرّ عبر مطار أتاتورك في اليوم التالي للجريمة 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2018.

أما الأربعة الآخرون، في لائحة الاتهام، فهم أحمد عبد العزيز الجنوبي، وخالد يحيى الزهراني، ومحمد إبراهيم الزيد، وعبيد غازي الأسعدي، قاموا بطمس الأدلة وإزالتها في مسرح الجريمة قبل 15 تشرين الأول/ أكتوبر، ووفقا لللائحة الاتهام فإنهم قدموا إلى تركيا لهذا الغرض.

وتبين بأن المشتبه بهم، أحمد عبد العزيز الجنوبي، وخالد يحيى الزهراني وصلوا إلى إسطنبول في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، فيما وصل محمد إبراهيم الزيد وعبيد غازي الأسعدي في العاشر من الشهر ذاته، وغادروا جميعا تركيا في 18 و21 من الشهر ذاته.

ووصفت لائحة الاتهام الستة بأنهم فارين من وجه العدالة.

يذكر أن محكمة الجنايات في إسطنبول قبلت بتاريخ 11 أبريل/ نيسان لائحة اتهام أولى بحق عشرين متهماً لصلووعهم في جريمة قتل خاشقجي.

وورد في اللائحة الجديدة تفاصيل لم تذكر مسبقاً منها أن خديجة جنكيز، خطيبة القتيل خاشقجي، ذكرت في محضر الاستجواب أنه وبعد انتشار أنباء ما حدث، اتصل بها نجل جمال عبد الله وسألها عن صحة الأخبار.

وأكد عليها في اتصالات أن "لا تعطي متعلقات والده الخاصة لأي شخص وبخاصة أن لا تعطي أجهزة الحاسوب المحمول والهواتف الخاصة به لأي شخص كان"، معربة عن اعتقادها أنه كان قلقا من أن يتم استخدام ممتلكات ومعلومات خاشعجي الشخصية ضد عائلته.